الحدود النحوية
نشأتها وتطورها

دكتور
عبدالله محمد عبدالعزيز يحيى
مدرس اللغويات بالكلية

الحدود النحوية
نشأتها وتطورها

بقلم
د/ عبدالله محمد عبدالعزيز يحيى
مدرس اللغويات بالكلية

المقدمة

لله رب العالمين، خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على هادى الخلق وأشرف المرسلين محمد بن عبدالله "ﷺ" وعلى آله وصحبه وتابعيه وتابعى تابعيه إلى يوم الدين.

فهذه دراسة للحدود النحوية نشأتها وتطورها.

وللحد أثر ظاهر فى توجيه المصطلحات النحوية، وغيرها.

وقد قصدت من خلال هذه الدراسة تعريف الحد فى اللغة والاصطلاح ثم عرضت لموازنة للحد بين المناطقة والأصوليين والنحويين.

وكان الحديث عن نشأة الحدود وتطورها من خلال الحدود النحوية المنسوبة إلى الإمام على بن أبى طالب "رضي الله عنه": ثم الحدود عند الخليل بن أحمد الفراهيدى. وبعد هذا عرضت لمراحل تطور الحدود فذكرت الحدود عند سيبويه، ثم المبرد، ثم الرمانى، ثم ابن عصفور.

وبعد هذا كان المبحث الأخير عن مؤلفى الحدود ومؤلفاتهم، وكان ترتيبى لهم باعتبار سنى وفياتهم.

وأخيرا الخاتمة وأهم النتائج.

والله أسأل أن تكون هذه الدراسة خير عون للوصول إلى خير مأمول فهو وحده العاصم من الزلل، كما أسأله أن يجعل هذا العمل

خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب اللغة العربية ودارسيها، وأن يوفقنا إلى خدمة دينه ، ولغة قرآنه بما يحفظها ويصونها .

كما أسأله أن يكون خير ما فى هذه الدراسة فى ميزان والدى يوم الدين وأن يرحمهما كما ربيانى صغيرا .. إنه نعم المولى ونعم النصير .

(سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين)
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

دكتور

عبدالله محمد عبدالعزيز يحيى
مدرس اللغويات فى كلية
اللغة العربية بالزقازيق

المبحث الأول

الحد فى اللغة والاصطلاح وبيان حقيقته عند المنطقيين والأصوليين والنحويين

١ ـ الحد فى اللغة:

إذا نظرنا إلى حقيقة الحد فى اللغة فإننا نجد أنه يطلق على:

المنع[١] ويدل على هذا قول النابغة الذبياني:

إِلَّا سُلَيْمَانَ إِذ قَالَ الْإِلَٰهُ لَهُ ∴ قُمْ فِى الْبَرِيَّةِ فَاحْدُدْهَا عَنِ الْفَنَدِ[٢]

ومنه يقال للبواب : حدَّاد لمنعه الأجانب من الدخول.

يقول الأعشى:

فَقُمْنَا وَلَمَّا يَصَحُّ دِيكُنَا ∴ إِلَىٰ جَوْنَةٍ عِنْدَ حَدَّادِهَا[٣]

كما يطلق الحد على الحاجز بين الشيئين، وعلى الفصل بينهما لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر[٤].

ويقال: حد الشيء يحده، وحدده: ميزه[٥].

٢ ـ الحد فى الاصطلاح:

أما حقيقة الحد فى الاصطلاح فإنه تختلف حقيقته عند المنطقيين منه عند الأصوليين، والنحويين، لذا عرضت لحقيقته عند كل منهم كلٌ على حده.

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهرى ٢/ ٤٦٢ "حدد".

(٢) ينظر: ديوان النابغة الذبيانى صـ٨٢.

(٣) ينظر: الصحاح ٢/ ٤٦٢، والجونة هى: الخابية المطلية بالقار. الصحاح ٥/ ٢٠٩٦.

(٤) ينظر: الصحاح ٢/ ٤٦٢، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ٦/٨.

(٥) ينظر: لسان العرب لابن منظور ٤/ ١١٥، وتاج العروس من جواهر القاموس ٨/ ٨.

أ- عند المنطقيين:

يطلق الحد عند المنطقيين على ما يقابل الرسمى، واللفظى، وهو ما يكون بالذاتيات[١].

فحد الشيء عندهم: "هو الذى يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء أو امتيازه عن كل ما عداه"[٢].

وليس الحد عند المناطقة مرادفا للمعرف، فالمعرف أعم من الحد لاشتماله عليه وعلى الرسم، وعلى هذا يكون الرسم عند المناطقة مقابلا للحد.

وللحد عند المناطقة ستة قوانين سواء أكان تاما أم ناقصا، وقد ذكر هذه القوانين الغزالى فى كتابه المستصفى من علم الأصول، وهى:

١ – أن الحد إنما يذكر جوابا عن سؤال فى المحاورات، ولا يكون الحد جوابا عن كل سؤال بل عن بعضه[٣].

٢ – أن الحاد ينبغى أن يكون بصيرا بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية[٤].

٣ – أن ما وقع السؤال عن ماهيته وأردت أن تحده حدا حقيقيا فعليك فيه وظائف لا يكون الحد حقيقيا إلا بها، وهى:

---

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ٢/ ٢٨٦ .
(٢) تحرير القواعد المنطقية صـ٤٥ .
(٣) ينظر: المستصفى فى علم الأصول للغزالى ١/ ١٢ .
(٤) المقصود بالصفات الذاتية: الصفات الداخلة فى ماهية الشيء وحقيقته دخولا لا يتصور فهم المعنى دون فهمه وذلك كاللونية للسواد، والصفات اللازمة هى التى لا تفارق الذات البتة، مثل: كون الأرض مخلوقة ، أما الصفات العارضة فهى التى ليس من الضرورة أن تلازم الموصوف بل يتصور مفارقتها له كحمرة الورد، وصفرة الذهب.

الأولى: أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول.

الثانية: أن تذكر جميع ذاتياته، وتقدم الأعم على الأخص.

الثالثة: إذا وجدت الجنس القريب فلا تذكر البعيد معه، فتكون مكررا، كما تقول فى حد الخمر: مائع شراب، أو تقتصر على البعيد فتكون مبعدا كما تقول فى حد الخمر: جسم مسكر مأخوذ من العنب.

الرابعة: أن تحترز من الألفاظ الغريبة والوحشية والمجازية البعيدة والمشتركة المترددة[1].

٤ - أن الحد لا يحصل بالبرهان الذى هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء كانت ابتداء ، وهى الضروريات، أو بواسطة وهى النظريات[2].

٥ - حصر مداخل الخلل فى الحدود، وهى ثلاثة:

تارة يدخل من جهة الجنس، وتارة من جهة الفصل، وتارة من جهة أمر مشترك بينهما، وذلك بأن يحد الشىء بما هو أخفى منه أو بما هو مساو له فى الخفاء[3].

٦ - أن المعنى الذى لا تركيب فيه البتة لا يمكن حده إلا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم[4].

ب- عند الأصوليين:

أما الحد عند الأصوليين فإنه مرادف للمعرف، وهو: مما يميز الشىء عن غيره وذلك الشىء يسمى محدودا أو معرفا.

وعرف أيضا بأنه: الجامع المانع أو المطرد المنعكس[5].

---

(١) ينظر: المستصفى من علم الأصول ١/ ١٦ .

(٢) ينظر: التعريفات للجرجانى صـ ٤٠ .

(٣) ينظر: المستصفى من علم الأصول ١/ ١٨ .

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٩ .

(٥) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٨٦، وجمع الجوامع للسبكى ١/ ١٣٤ ــ ١٣٥ .

ويختلف الحد فى الأصول عن الحد فى المنطق من ناحيتين:

الأولى: من ناحية الغاية: الغاية من الحد فى المنطق هى تصوير المحدود وتعريف حقيقته، ولابد أن تكون الصورة كاملة وواضحة المعالم.

أما غاية الحد فى الأصول فهى:التمييز بين المحدود وغيره(١).

يقول أبوالمعالى الجوينى عن القصد من الحد فى الأصول هو:"التعرض لخاصة الشىء وحقيقته التى يقع بها الفصل بينه وبين غيره"(٢).

فإذا أمكن فى الحد الفصل بين المحدود وغيره اكتفى بهذا واعتبر الحد صحيحا ، أما فى المنطق فلا يكتفى فيه التمييز، لأن التمييز قد يحصل بالخاصة أو الحكم.

الثانية: من ناحية الطريقة، ففى المنطق لابد من إيراد الحد الأقرب، ويردف بالفصول الذاتية كلها، ولابد من البعد عن الرسم والخاصة والحكم،

أما فى الأصول فأكثر الأصوليين لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره ولا يجوزون أن يذكر فى الحد ما يعم المحدود وغيره، سواء سمى جنسا أو عرضا عاما، وإنما يحدون بما يلازم المحدود طردا وعكسا، ولا فرق بين ما يسمى فصلا أو خاصة، ونحو مما يتميز به المحدود من غيره(٣).

فالحد عند الأصوليين هو الذى يحقق غاية الحد المطرد المنعكس دون تحديد طريقة بعينها لذلك يقول ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: "إنهم إذا تكلموا ــ الأصوليون ــ فى الحد قالوا : إن حد الشىء وحقيقته: خاصته التى تميزه"(٤).

---

(١) ينظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية صـ١٧ .
(٢) المصدر السابق صـ١٤ .
(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه صـ٢٢ .
(٤) ينظر: السابق نفسه صـ٢٣ .

وقد ظل الاختلاف بين المناطقة والأصوليين[1] فى غاية الحد وطريقته قائما حتى تأثر بعض الأصوليين بالمناطقة وذلك فى القرن الخامس الهجرى فنجد أبا حامد الغزالى يضع مقدمة منطقية فى أول كتابه الأصولى "المستصفى فى علم الأصول".

ويقول عنه ابن تيمية: "وزعم أن من لم يحط بها علما فلا ثقة له بشىء من علومه"[2]أ.هـ.

وبعد الغزالى أوغل الأصوليون فى إدخال المنطق بالأصول حتى أصبحت غاية الحد فى المنطق غايتهم، وطريقته طريقتهم.

يقول السعد التفتازانى: "والمحققون على أنه لابد فى التركيب من تقديم الجنس على الفصل ليعقل أمر مبهم، ثم يحصل بما يضاف إليه فترسم الحقيقة، وأما مجرد الجمع كما فى تقديم الفصل، فلا يفيد الصورة ولهذا جعلوه حدا ناقصا"[3]أ.هـ.

د- عند النحويين:

أما الحد عند النحاة فهو: "ما يميز الشىء عما عداه"[4].

وهذا التعريف قريب من تعريف الأصوليين. ولابد فى الحد أن يكون مناسبا لمعنى من معانى المصطلح لمواد حده فى اللغة ، فمثلا الإعراب فى اللغة من معانيه الإبانة، والتحسين، والتغيير.

---

(١) اعلم أن الحد عند الفلاسفة هو: القول الدال على ماهية الشىء. وعند الأدباء: المعرف الجامع المانع. وعند الفقهاء : عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى. ينظر: المعجم الفلسفى ١/ ٤٤٧، وكشف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٨٥، ٢٨٦ .

(٢) الرد على المنطقيين لابن تيمية صـ١٤ .

(٣) حاشية السعد التفتازانى على مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب صـ٦٩ .

(٤) ينظر: الحدود فى النحو للفاكهى ورقة ٢١٦ .

وهو فى الاصطلاح: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة حقيقة أو مجازا[1].

وهذا الحد بناء على القول بأن الإعراب لفظى، ويناسبه من معانى الإعراب فى اللغة الإبانة، إذ القصد به إبانة المعانى المختلفة.

أما حده بناء على القول بأنه معنوى، فهو: تغيير أواخر الكلم لفظا أو تقديرا لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا[2]، ويناسبه من معانى الإعراب فى اللغة على هذا الحد: التغيير.

ومن الملحوظ عند النحاة أنهم لم يولوا الحدود اهتماما عند بداية الدراسات النحوية، وكانت غايتهم من وضع الحدود هى تمييز المحدود عن غيره مما قد يختلط به أو يشترك معه، ولذا اكتفى بعض النحويين فيما يضعون من حدود بإيراد علامات المحدود التى تميزه عن غيره، وهذه هى غاية الحد وطريقته عند الأصوليين.

يقول ابن الحاجب: "أقول: لقائل أن يمنع أن المحدود يلزم أن يدل على كل ما يذكر فى حده، بل يكفى أن يكون فيه ما يذكر فى حده"[3] فيفهم من كلام ابن الحاجب أن تمييز المحدود هو المهم، وليس تصويره، والإحاطة بجميع جوانبه.

---

(١) ينظر: الحدود فى النحو للفاكهى ورقة ٢١٩ .

(٢) ينظر: المصدر السابق ورقة ٣١٣ .

(٣) شرح الكافية للرضى ١/ ١٩٨، واعلم أنه قد سيطر المنطق سيطرة تامة على الحدود النحوية فصارت غاية الحد النحوى هى الغاية المنطقية للحد، يقول الشيخ خالد الأزهرى: "إن المقصود من الحد تصور ماهية المحدود،وهى لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد". شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٦٧ .

وسار النحاة على طريقة المنطقيين لتحقيق تلك الغاية بإيراد الجنس ثم الفصل، يقول ابن الخشاب فى المرتجل صـ٧ : "يجب أن يوضع فى أول الحد جنس المحدود الأقرب، ثم يؤتى من بعده بالفصول التى تميز المحدود من الأنواع المشاركة له فى جنسه".

المبحث الثانى
نشأة الحدود وتطورها

أ ـ مرحلة النشأة :

إذا نظرنا إلى الحد فى النحو فإننا نجد أن النحويين لم يعطوا الحدود اهتماما عند بداية الدراسات النحوية، ونلحظ هذا جيدا عند سيبويه، فنرى أنه لا يحد كثيرا من مصطلحاته بل يكتفى بالأمثلة، يقول: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط"[1] أ.هـ.

وكتاب سيبويه هو أقدم كتاب وصل إلينا أما كتب النحاة الذين سبقوه كأبى عمرو بن العلاء ، وأبى عبدالله بن إسحاق، وغيرهما فلم يصل إلينا منها شىء وبذا كان من الواجب على الدارس للحدود النحوية "تشأتها" أن يبدأ فى دراسته من كتاب سيبويه، ولكن وجدنا بعض الحدود منسوبة إلى الإمام على بن أبى طالب ﷺ ، وكذا إلى الخليل بن أحمد، وهما يمثلان كما نرى مرحلة النشأة، فكان لابد من دراسة هذه الحدود.

١ ـ الحدود المنسوبة إلى الإمام على بن أبى طالب ﷺ :

ذكر ياقوت الحموى فى معجم الأدباء نقلا عن أبى القاسم الزجاجى فى كتابه "الأمالى" قوله : "حدثنا أبوجعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبرى، صاحب أبى عثمان المازنى، قال: حدثنا أبوحاتم السجستانى، عن يعقوب بن إسحاق الحضرمى، قال: حدثنا سعيد بن مسلم الباهلى، قال: حدثنى أبى[2] عن جدى[3] عن أبى الأسود الدؤلى،

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٢ .
(٢) هو: مسلم بن قتيبة بن مسلم الباهلى، المتوفى سنة ١٤٩هـ.
(٣) هو: قتيبة بن مسلم الباهلى، توفى سنة ٩٦هـ.

أو قال: عن جدى عن أبى الأسود الدؤلى عن أبيه[1]، قال: دخلت على أمير المؤمنين على بن أبىطالب "عليه السلام" فرأيته مطرقًا مفكرا، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟

... قال: إن فطنت هذا يا أمير المؤمنين أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إلى صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله: اسم وفعل وحرف، والاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل .. الخ"[2].

فنرى فى هذه الرواية عن الإمام على بن أبىطالب ﷺ ثلاثة حدود للاسم والفعل والحرف، ولو صحت هذه القصة لكان هذا دليلا مؤيدا لأبىالحسين أحمد بن فارس فيما ذهب إليه من أن علمى الإعراب والعروض قد كانا قديما وأتت عليهما الأيام، وقلا فى أيدى الناس ثم جددهما أبوالأسود الدؤلى والخيل بن أحمد، ودلل على صحة ما ذهب إليه بقوله: "والدليل على صحة هذا، وأن القوم قد تداولوا الإعراب، أنا نستقرئ قصيدة الحطيئة التى مطلعها:

شَاقَتْكَ أَظْعَانٌ لِلَيْلَى .·. دُونَ نَاظِرَةٍ بَوَاكِرُ

فنجد قوافيها كلها عند الترنم والإعراب تجئ مرفوعة ولولا علم الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها، لأن تساويها فى حركة واحدة اتفاقا من غير قصد لا يكاد يكون"[3]أ.هـ.

وعند التأمل فى هذه الحدود، وتقسيم الكلام يتبادر إلى الذهن الشك فى نسبة هذه الحدود والتقسيمات إلى عصر الإمام على "ﷺ".

---

(١) "أوقال" هذه الجملة لم ترد إلا فى معجم الأدباء ١٤/ ٤٩ .

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٤/ ٤٩، وأمالى الزجاجى صـ٢٣٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٤، ونزهة الألباء صـ٤، ٥. والأشباه والنظائر ١/ ٨ .

(٣) الصاحبى لابن فارس صـ١٣ .

لأن "وضع القضايا النحوية بهذه الصورة التفصيلية يتطلب قدرة على التجريد، بمعنى عزل الصفة أو العلاقة بين الأشياء عزلا ذهنيا، وقصر الاعتبار عليها، ويتطلب قدرة على التقعيد، بمعنى بذل الجهد فى البحث للوصول إلى أصل أو قانون أو ضابط ما يسمى بالقاعدة التى تكون نتيجة البحث، وهذا ما لم يمكن تصوره فى عصر الإمام على بن أبىطالب ﷺ وأبى الأسود الدؤلى، فهذه النتائج التفصيلية استغرق الوصول إليها أجيالا كثيرة حتى عصر سيبويه، وحتى سيبويه نفسه لم يستطع أن يصل إلى هذه الدقة والتحديد المنسوبين إلى ذلك العصر المتقدم"[1]أ.هـ.

فسيبويه ترك الاسم دون حد واكتفى بالتمثيل له، فقال: "فالاسم: رجل وفارس وحائط"[2]، وحد الفعل بقوله: "وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[3].

فهذا حد طويل، والحد المنسوب إلى الإمام على ﷺ أخصر منه، بل أجمع منه حيث إن حد سيبويه لم تدخل فيه الأفعال الجامدة، كـ"نعم، وبئس، وليس، وعيسى" لعدم أخذها من أحداث الأسماء، ولو كان ما نسب إلى الإمام على "ﷺ" صحيحا لأخذ سيبويه منه حد الاسم، ولم يتركه دون حد وهذا يجعل الشك يراود أنفسنا فى صحة نسبة هذه الحدود إلى الإمام على "ﷺ" ، ومما يقوى هذا الشك أن أول من ذكر هذه القصة الأنبارى (ت٥٧٧هـ) [4] ثم ياقوت الحموى

(١) المصطلحات النحوية، نشأتها وتطورها أ.د/ سعيد إبراهيم صـ٢٧ .
(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ١٢ .
(٣) ينظر: المصدر السابق.
(٤) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ١٣٩ .

(ت٦٢٦هـ) [١]، ثم القفطى (ت٦٤٦هـ) [٢]، وهم كما ترى متأخرون عن عصر الإمام على "ﷺ" كما أن ياقوت الحموى ذكر أنه قرأ هذه القصة فى أمالى الزجاجى، وبالرجوع إلى أمالى الزجاجى نجد أن هذه القصة لم توجد فى مخطوطات أمالى الزجاجى، وإنما أضافها المحقق فى باب ما نسب إلى أمالى الزجاجى[٣] نقلا عن السيوطى فى الأشباه والنظائر[٤]، ثم إننا إذا تأملنا سند القصة الذى ذكره ياقوت الحموى يؤكد عدم صحة القصة، إذ قال الزجاجى: "حدثنا أبوجعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبرى صاحب أبىعثمان المازنى"[٥].

والزجاجى توفى سنة "٣٣٧هـ"[٦]، أما الطبرى فلم أجد له ترجمة لكن صاحبه أبا عثمان المازنى قد توفى سنة "٢٤٩هـ"[٧] فالفارق الزمنى بينهما طويل، مما يضعف إمكان سماع الزجاجى منه مما يجعل رد هذه القصة ومحتواها أمرا ممكنا ومقبولا، ويبدو أن وراء وضع هذه القصة ونسبتها إلى الإمام على "ﷺ" يبدو أن وراءه جهدا شيعيا، ويدل على هذا ورود "عليه السلام" بعد "على بن أبىطالب" وهى جائزة لغير الرسل دون أن تأخذ صفة الدوام ، ولكنها تكثر عند الشيعة بعد ذكر اسم على بن أبىطالب "ﷺ".

٢ـ الحدود عند الخليل بن أحمد:

إذا نظرنا فى المؤلفات النحوية التى تحمل آراء للخليل بن أحمد نجد أن هناك مصطلحات قليلة حاول الخليل أن يجعل لها

(١) ينظر: النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى ٨/ ١٨٧ .
(٢) ينظر: أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء صـ٤١٤ .
(٣) ينظر: أمالى الزجاجى صـ٢٣٨ .
(٤) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطى ١/ ٧ .
(٥) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموى ١٤/ ٤٩ .
(٦) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ١٣٦ .
(٧) ينظر: المصدر السابق ٣/ ٢٨٣ .

حدودا، وهى التى أوردها الخوارزمى فى كتابه "مفاتيح العلوم"، وتلك الحدود والمصطلحات، وإن لم تكن جميعها من النحو إلا أن ما ليس منه له علاقة مباشرة به، لأنه من الصرف، والصرف فى عصر الخليل كان جزءا من أجزاء النحو، ولم يستقل عنه إلا بعد فترة.

يقول الخوارزمى: "فى وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكى عن الخليل بن أحمد:

الرفع: ما وقع فى أعجاز الكلم منونا، نحو قولك: زَيْدٌ.

والضم: ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون، نحو: يَفْعَلُ.

والتوجيه: ما وقع فى صدور الكلم، نحو: عين عُمر، وقاف قثم.

والحشو: ما وقع فى الأوساط، نحو جيم رَجُل.

والنجر: ما وقع فى أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون مثل اللام من قولك: هذا الجهل.

والإشمام: ما وقع فى صدور الكلم المنقوصة، نحو قاف قِيل، إذا أشم ضمة.

والنصب: ما وقع فى أعجاز الكلم منونا، نحو: زيدًا.

والفتح: ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون، نحو باء ضربَ.

والقعر: ما وقع فى صدور الكلم، نحو ضاد ضَرب.

والتفخيم: ما وقع فى أوساط الكلم على الألفات المهموزة، نحو: سأَل.

والإرسال: ما وقع فى إعجازها على الألفات المهموزة، نحو: ألف قرأ.

والتيسير: هى الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم، نحو قول الله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾﴾ (١).

والخفض: ما وقع فى أعجاز الكلم منونا، نحو: زيدٍ.

---

(١) سورة الأحزاب الآية (٦٧).

والكسر: ما وقع فى إعجاز الكلم غير منون، نحو: لام الجملِ.
والاضجاع : ما وقع فى أوساط الكلم، نحو: باء الإبِل.
والجر: ما وقع فى أعجاز الأفعال المجزومة، نحو: باء اضربْ.
والتسكين: ما وقع فى أوساط الأفعال، نحو: فاء يفْعل، ونحو: عين: نعْم.
والإمالة: ما وقع على الحروف التى قبل اليـاءات المرسـلة، نحو: عيسى، وموسى وضدها التفخيم.
والنبرة: الهمزة التى تقع فى أواخر الأفعال والأسـماء، نحـو: سبأ، وقرأ، وملأ"[1]أ.هـ .

وهذه الحدود والمصطلحات التى نسبت إلى الخليل بن أحمد .

لا شك أنها محاولات منه لوضع خطوط واضحة لعلم النحـو، فالخليل ورث عن علماء النحو قبله أفكارا مشتتة وغيـر واضـحة، وكما نعلم أن الخليل قد عرف بعبقريته المبتكـرة، وذهنـه الوقـاد، فحاول أن يرسى دعائم هذا العلم كما أرسى دعائم علم العـروض[2]، وما ورد عن الخليل من مصطلحات وحدود هـى ذات صـلة وثيقـة بالنقط والشكل الذى ابتكره الخليل بن أحمد أيضا[3].

وإن إنعام النظر فى هذه الحدود يكشف لنا أن محاولة الخليـل لوضع الحدود قد تكون أول محاولة لذلك فى تاريخ النحـو العربـى، يؤيد هذا عدم دقتها، فالرفع والنصب والجر دون ذكر الأمثلة متماثلة، وكذا الضم والفتح والكسر ومثلها التوجيه والقعـر، وهـذه الحـدود ذكرت المواقع، ولا تعرف بدون الأمثلة، وعلى كل حال فهى محاولات فتحت المجال للنحاة بعد الخليل لتطويرها.

(١) مفاتيح العلوم للخوارزمى صـ٣٠ .
(٢) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٢/ ٢٤٤ .
(٣) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ١/ ٣٤٦ .

ب ـ تطور الحدود النحوية :

إذا دققنا النظر فى الحدود النحوية لنتابع تطورها لوجدنا أنه يمكن تقسيم التطور هذا إلى مراحل أربع:

١ ـ مرحلة بداية الاهتمام بالحدود "الحدود عند سيبويه" :

ويمثل هذه المرحلة سيبويه وتمتاز هذه المرحلة عنده بترك كثير من المصطلحات دون حدود، وذكر حدود قليلة تقوم على الوصف غالبا وذكر الأمثلة. وقبل الحديث عن الحدود عند سيبويه، يحسن أن نتحدث ـ باختصار ـ عن المصطلحات عنده، فحينما ألف سيبويه كتابه، لم تكن المصطلحات النحوية قد استقرت، إذ أن استقرار المصطلحات يحتاج إلى فترة ليست قصيرة، يستقر فيها العلم، وتثبت مصطلحاته، والمطلع على كتاب سيبويه يجد أنواعا متعددة من المصطلحات:

أ ـ مصطلحات قصيرة دالة على المعنى، مثل: الفاعل[١]، الابتداء[٢]، الترخيم[٣]، الاستثناء[٤].

ب ـ مصطلحات طويلة تصف المسميات، وتذكر خصائصها، مثل قوله: "هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ..."[٥]أهـ.

ويقصد بهذا الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل.

جـ ـ مصطلحات طويلة موضحة بالأمثلة :

وذلك مثل قوله: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول كـ"الثوب" فى قولك: كسوت الثوب، وفى قولك: كسوت زيدا الثوب"[٦]أهـ.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣ .
(٢) ينظر: المصدر السابق ٢/ ١٢٦ .
(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٩ .
(٤) ينظر: السابق نفسه ٢/ ٣٠٩ .
(٥) ينظر: السابق نفسه ١/ ٤١ .
(٦)الكتاب ١/ ٤٤ .

أما الحدود فى كتاب سيبويه فقليلة جدا بالقياس على كثرة الكتاب، وعظم قدره ومكانته، وهذا ليس غريبا، لأن علم النحو كان جديدا فى تلك الفترة فلم تستقر مسائله ومصطلحاته، بل لم يكن سيبويه يولى الحدود إلا اهتماما يسيرا، فكان جل همه موجها نحو تأليف المادة الأصلية للنحو دون الاهتمام بالعنوانات، والمصطلحات، والحدود، ولذا جمع الكتاب مادة نحوية كثيرة غير مرتبة، قليلة العناوين، والمصطلحات، والحدود.

ولذا كانت مهمة النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه هى ترتيب الأبواب، وإيجاد المصطلحات وحدها، ولم يحدثوا فى المادة الأصلية للكتاب إلا تغييرات يسيرة، ولم يضيفوا إليه إلا إضافات قليلة، فكان الكتاب بحق رائدا لكتب النحو بعده.

وقد حاول سيبويه وضع بعض الحدود لبعض المصطلحات، ويمكننا تقسيم هذه الحدود الواردة فى الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

١ـ حدود وضعها سيبويه قصدا:

حاول سيبويه أن تكون هذه الحدود مستقيمة، ولذا نجد منها ما هو جامع مانع، مثل حد الحرف عنده ، قال: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[١] أهـ.

ومثل حد الترخيم، قال: "والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة"[٢] أهـ.

ومنها حدود غير جامعة، وذلك كحد الفعل، قال: "وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٢، وفيه: "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم، وسوف.." .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٣٩ .

(٣) الكتاب ١/ ١٢ .

ويؤخذ على هذا الحد عدم شموله للأفعال الجامدة كـ"عسى، وليس، ونعم، وبئس".

ويدخل فى هذا القسم أيضا حده للمبتدأ، يقول: "فالمبتدأ: كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع"(١).

ومن هذا أيضا حد الفعل اللازم والذى عبر عنه بقوله: "هذا باب ما لا يجوز فيه فعلته"، ويقول: "إنما هى أبنية بنيت لا تعدى الفاعل، كما أن فعلت لا يتعدى إلى مفعول، فكذلك هذه الأبنية التى فيها الزوائد"(٢).

٢ـ حدود يمكن استخراجها من المصطلحات الطويلة:

فنجد أنه عندما لا يجد مصطلحا مختصرا يمكن استعماله يلجأ إلى الوصف فيأتى بما يمكن تسميته حدا فى المصطلح، ومن هذا قوله: "هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد"(٣)أهـ.

وهو يقصد هنا "كان" وأخواتها.

ومنه قوله عن الأفعال التى تنصب مفعولين: "هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عَبْدُاللهِ زَيْدًا بَكْرًا"(٤).

ومنه قوله عن "البدل" : "هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل فى الأول، وذلك قولك: رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ(٥)أهـ.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٧ .
(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٧٦ .
(٣) الكتاب ١/ ٤٥ .
(٤) المصدر السابق ١/ ٣٩ .
(٥) المصدر السابق نفسه ١/ ١٥٠ .

٣ـ حدود اكتفى فيها بالأمثلة:

وهذه الحدود كثيرة جدا فى كتاب سيبويه ، ومن ذلك قوله فى الاسم : "فالاسم رجل وفرس وحائط"[١]أهـ.

وقوله كذلك فى أقسام الفعل: "فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع، ومكث، وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبرا: يقتل ، ويذهب، ويضرب"[٢]أهـ.

ثم أخذت الحدود فى التطور والنمو فكانت المرحلة الثانية من مراحل التطور، وهى:

٢ـ مرحلة التأثر بالأصول "الحدود عند المبرِّد" :

يبرز فى هذه المرحلة الاهتمام بالحدود النحوية، ومحاولة إيراد حد لكل مصطلح دون الالتزام بطريقة واحدة بعينها، بل تارة تكون بالوصف، وتارة تكون بالعلامة، وتارة تكون بالأمثلة، وفى هذه ذكر الحد فى العنوان وإذا نظرنا لنظرية الحدود عند المبرد، وجدناها مماثلة لما عند سيبويه فى أنواعها الثلاثة، ولكن المبرد يبرز عنده الاهتمام بإيراد الحدود أكثر منه عند سيبويه، فالحدود عند المبرد كثيرة، وقد حاول مراعاة الدقة فيها، لذا نجد عنده حدودا كثيرة مستقيمة. ويمكن لنا أن نقسم الحدود عند المبرد إلى ثلاثة أقسام، وذلك كما يأتى:

أـ حدود مستقيمة ، وضعها المبرِّد قصدا:

وبالنظر إلى هذه الحدود نجد أن بعضها جاء جامعا مانعا، ومن هذا تصغير الترخيم، يقول المبرد : "تصغير الترخيم: وهو أن تصغر الاسم على حذف الزوائد التى فيه ، فإن لم تكن فيه زائدة صغرته بكماله وذلك قولك فى حَارِث: حُرَيْث"[٣]أهـ.

---

(١) الكتاب ١/ ١٢ .
(٢) السابق نفسه ١/ ١٢ .
(٣) المقتضب للمبرد ٢/ ٢٩٢ .

ومنه كذلك حد الإمالة، يقول: "الإمالة: وهو أن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه"[1]أهـ.

وكذا حد الممدود، يقول: "فأما الممدود فإنه: ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة، أو تقع ألفان للتأنيث، فتبدل الثانية همزة، لأنه إذا التقت ألفان فلابد من حذف أو تحريك لئلا يلتقى ساكنان، فالحذف لو وقع هاهنا لعاد المحدود مقصورا فحرك لما ذكرت لك"[2].

وقد جاءت بعض هذه الحدود ناقصة، وذلك مثل حد المقصور، إذ قال: "فأما المقصور فكل "واو" أو "ياء" وقعت بعد فتحة"[3]أهـ.

فالواو قد تقع بعد فتحة ولا تكون الكلمة من المقصور، مثل: عور، وحول .

وكذا الياء قد تقع بعد فتحة ولا تكون الكلمة من المقصور، مثل: سير وذلك لعدم وقوعهما فى الطرف.

ومن هذا القسم حد أسماء الأفعال، يقول المبرد: "هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه فأجريت مجراه ما كانت فى مواضعها. ولا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لا تتصرف تصرف الفعل، كما لم تتصرف إن تصرف الفعل، فألزمت موضعا واحدا وذلك قولك: صه، ومه"[4]أهـ.

ب- حدود يمكن استنباطها من المصطلحات العنوانات الطويلة التى وصف بها أبوالعباس المبرد الباب الذى يريد الحديث عنه مدعمة بالأمثلة .

وقد ذكر من هذا القسم ما قاله عن الفعل المتعدى: "هذا باب الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى مفعولين، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت، وذلك قولك: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا"[5].

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد ٣/ ٤٢ .
(٢) ينظر: السابق نفسه ٣/ ٨٤ .
(٣) ينظر: السابق نفسه ٣/ ٧٩ .
(٤) ينظر: السابق نفسه ٣/ ٢٠٢ .
(٥) ينظر: السابق نفسه ٣/ ٩١ .

وكذلك ما ذكره عن الفعل الذى يتطلب مفعولين، يقول: "هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر وتلك الأفعال هى أفعال الشك واليقين، علمت زيدا أخاك"(١).

وتعبير المبرد هنا "بالفعل" أفضل من تعبير سيبويه بالفاعل" لأنه لا علاقة له بالموضوع.

ويدخل تحت هذا القسم ما ذكره عن حد "كان وأخواتها"، يقول: "هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد وذلك: كان، وصار، وأصبح"(٢).

ومنه قوله عن التعجب: "هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك. وذلك قولك: ما أحسن زيدا، وما أكرم عبدالله"(٣)أهـ.

فهذه المصطلحات والعنوانات يمكن لنا استنباط حدود منها، فلو قال: التعجب هو الفعل الذى يتعدى إلى مفعول، وفاعله مبهم، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال. ويلزم طريقة واحدة لصحت تسمية هذا حدا.

جـ- الاستغناء عن الحدود بالأمثلة، أو ذكر الأنواع والحكم:

لأن هذا يحقق الغاية من الحد، بتمييز المصطلح عن غيره، وهذا النوع كثير عند المبرد، ومنه قوله عن الفاعل: "هذا باب الفاعل، وهو رفع وذلك قولك: قَامَ عَبْدُاللهِ، وجَلَسَ زَيْدٌ"(٤)أهـ.

فنرى أنه لم يحد الفاعل، بل ذكر حكمه، ومثالين له.

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد ٣/ ٩٥.
(٢) المصدر السابق نفسه ٣/ ٩٧، ٤/ ٨٦.
(٣) المصدر السابق نفسه ٤/ ١٧٣.
(٤) المقتضب ١/ ٨.

ومثل هذا ما ذكره عن نائب الفاعل، يقول: "هذا باب المفعول الذى لا يذكر فاعله،وهو رفع،نحو قولك:ضُرِبَ زَيْدٌ،وظُلِمَ عَبْدُاللهِ"(١)أهـ.

فنجد أنه استغنى عن الحد بذكر الحكم والمثالين.

ومنه قوله فى النداء:"هذا باب النداء:اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدالله، لأن "يا" بدل من قولك: أدعو عبدالله وأريد، لأنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت: يا عَبْدَاللهِ ، فقد وقع دعاؤك بعبدالله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك"(٢)أهـ.

ويدخل تحت هذا النوع قوله عن الاستثناء: "والاستثناء على وجهين: أحدهما: أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء ، وذلك قولك: مَا جَاءَنِى إِلَّا زَيْدٌ، وما ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، ومَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.. والوجه الآخر: أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا ثم تأتى بالمستثنى بعد، فإن كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جَاءَنِى ٱلْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، ومَرَرْتُ بِٱلْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا"(٣)أهـ.

فنجد أنه لم يحد المستثنى وإنما اكتفى بذكر أنواعه.

وبالنظر إلى ما سبق يتضح لنا سمات هذه الفترة التى غلب عليها المنهج الأصولى فى الحدود، الذى يسعى إلى تحقيق التمييز بين المحدود وغيره بأى طريقة فنجد ٱلْمُبَرِّد يورد حدودا يمكن بها تمييز المحدود عن غيره، ولكنها لو أخضعت للمنهج المنطقى لردت لاختلاف الغاية بين المنهجين، ومن ثم لعدم اتباع الطريقة المنطقية فى الحدود، كما نجد ٱلْمُبَرِّد يستغنى عن الحدود ويكتفى بالعلامات،

(١) ينظر: المقتضب للمبرد ٤/ ٥٠ .
(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه ٤/ ٢٠٢ .
(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه ٤/ ٣٨٩ .

كقوله: "كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"[1] أهـ.

كما نجد أنه قد يكتفى بالأحكام، وكل هذا مردود فى المنهج المنطقى، ولكنه مقبول هنا، لأنه يمثل مرحلة تختلف عن المرحلة التى ساد فيها المنهج المنطقى.

٣ ـ مرحلة التأثر بالمنطق "الحدود عند الرمانى" :

إذا تتبعنا تاريخ هذه المرحلة نجد أنه قد ظهر عليها اتباع المنهج المنطقى فى الحدود لتحقيق الغاية المنطقية منها، فلابد من تصوير المحدود، وتعريف حقيقته عن طريق إيراد الجنس ثم الفصل، ويمثل هذه المرحلة **على بن عيسى الرمانى**.

يقول أبوعلى الفارسى: (إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شىء)[2].

وذلك لأن الرمانى منطقى، مزج النحو بالمنطق الذى شاع فى عصره حتى أثر فى جميع العلوم، ويتضح تأثير المنطق على الرمانى فى ألفاظه وتراكيبه وحدوده، وقد أفرد للحدود كتابا سماه "الحدود فى النحو"، ويدل إفراده الحدود بكتاب مستقل على اهتمامه بها نتيجة ثقافته المنطقية التى نبهته على أنه لا يمكن الحديث عن شىء قبل تحديد ماهيته، وإذا تصفحنا كتاب "الحدود فى النحو" للرمانى، نجد أنه قد قسم الكتاب إلى بابين:

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد ١/ ٣ .

(٢) رسائل فى النحو واللغة صـ٣٧ ـ ٤٣ ، وهذا الكتاب يشتمل على كتاب الحدود فى النحو للرمانى، وتمام فصيح الكلام لابن فارس ومنازل الحروف للرمانى .

١ - باب الحد لمعانى الأسماء التى يحتاج إليها فى النحو[١]، وذكر فيه حدودا كثيرة كالقياس، والبرهان، والبيان، والحكم، والعلة، والاسم، والفعل، والحرف، والإعراب، والبناء، وغيرها.

٢ - باب حدود الموصلات[٢]: وذكر فيها حدودا كثيرة، كالعلم الذى لا يتعدى إلى مفعولين، وأفعل الذى لا يضاف إلا إلى جمع... وغيرهما.

والحدود المذكورة فى البابين ليست كلها فى النحو أو يحتاج إليها فيه، ولكنها على ثلاثة أنواع:

أ - حدود نحوية، مثل: حد الاسم، والفعل، والحرف، والإعراب، والبناء، والمعرفة، والنكرة، والتثنية، والجمع، والمرفوع، والمنصوب، والمجرور[٣] ...

ب - حدود يحتاج إليها فى النحو، مثل: حد القياس، والبرهان، والعلة، والدلالة، والسبب[٤].

جـ - حدود منطقية، لا حاجة للنحو فيها، مثل:الجنس، قال: "الجنس: صنف يعمه معنى مشتق"[٥].

والنوع ، قال: "والنوع: أحد أقسام الجنس المختلفة كالحيوان والإنسان"[٦].

والقوة، قال: "القوة: خاصة يمكن بها ما لا يمكن بما هو نقيض صفتها"[٧].

---

(١) ينظر: رسائل فى النحو واللغة صـ٤٣ ـ ٥٠.
(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه صـ٣٨.
(٣) ينظر: رسائل فى النحو واللغة صـ٣٩.
(٤) ينظر: المصدر السابق صـ٣٨.
(٥) ينظر: المصدر السابق نفسه صـ٤٠.
(٦) ينظر: السابق نفسه صـ٤٠.
(٧) ينظر: السابق نفسه صـ٤٠.

ومثل هذا كله: الضعف، والنقيض، والمحال، والخاسة ... كما نلاحظ عنده بعض الحدود البلاغية، وبعض الحدود العامة، وعلى الرغم من أن الرماني قد عرف بالمنطقي، وأنه أغرق في المنطقية إلا أنه لم يستطع التزام المنهج المنطقي دائما، فبينما نجده يحد الاسم والفعل والحرف والإعراب والبناء بحدود مستقيمة على المنهج المنطقي، كقوله: "الاسم: كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان، والفعل: كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة. والحرف: كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناه في غيرها ... الإعراب: تغيير آخر الاسم بعامل.

البناء : لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة"[1] أهـ.

وقد نجده يأتي بحدود ناقصة غير مبينة للمراد، لذا يضطر إلى توضيحها بالأمثلة مثل قوله في حد أفعل التفضيل: "أفعل الذي لا يضاف إلى جمع، وهو واحد منه هو الذي فيه معنى يزيد كذا على كذا، كقولك: الياقوت أفضل الحجارة، ولا يجوز الياقوت أفضل الزجاج، لأنه ليس بعض الزجاج"[2] أهـ.

ففي هذا النص نلاحظ طولا في المصطلح، وقصرا في أداء المراد في الحد، فاضطر إلى تتميمه بالمثال، ومثله بدل الاشتمال يقول: "البدل الذي بالمعنى يشتمل عليه هو الذي الكلام الأول فيه يدل على أن متعلق العامل غير المذكور، كقولك: سرق زيد ثوبه"[3] أهـ.

وهذا النوع من الحدود رفضه النحاة الذين التزموا المنهج المنطقي بعد الرماني.

(١) رسائل في النحو واللغة صـ٣٨ .
(٢) المصدر السابق نفسه صـ٤٣، ٤٤ .
(٣) المصدر السابق نفسه صـ٤٦ .

ومن خلال هذا الحديث عن الحدود عند الرماني تبرز لنا سمات هذه المرحلة من مراحل تطور الحدود النحوية، وهي "مرحلة التأثر بالمنطق" ، حيث إن النحاة يحاولون الالتزام بالمنهج المنطقي في الحدود لتحقيق غايتها، ولكنهم يستطيعون ذلك في مواضع، ولا يتأتى لهم ذلك في مواضع أخرى، كما نلاحظ في هذه المرحلة أنه يختفي الاعتماد على العلامات والأحكام، وتبرز المحاولات لوضع الحدود المستقيمة، وإذا ما أحس الحاد بقصور حده أكمله بالأمثلة.

٤ـ المرحلة المنطقية المحضة "الحدود عند ابن عصفور":

إذا تصفحنا مؤلفات ابن عصفور لنرى موقفه من الحد النحوي نجد أنه قد اعتنى بالحدود والتعريفات عناية واضحة حيث كان حريصا على أن يسوقها في مفتتح كل باب نحوي، ولا يكاد يترك بابا من أبواب النحو يمكن أن يخضع للتعريف والتحديد دون أن يثبت له هذا الحد أو التعريف، ففي كتابه "المقرب" نجد حدودا كثيرة كحد الاسم، والفعل، والحرف، والإعراب، والبناء، والفاعل، والتعجب، والمبتدأ، والخبر، والاشتغال ... وغيرها.

كما نجد أنه قد ترك بعض الأبواب دون حدود، مثل: باب كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وإن وأخواتها، وصيغ المبالغة ... وغير هذا مما شابهها.

كما نراه في بعض الأحيان لا يكتفي بتعريف واحد للموضوع، بل يدرج له تعريفين وذلك كما فعل في حد الاسم في كتابه "شرح جمل الزجاجي" حيث عرفه بأنه: "كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها، ولا تتعرض ببنيتها للزمان"[1] أهـ.

أو أنه : "لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه"[2].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٩٢ .
(٢) المصدر السابق ١/ ٩٤ .

ونرى أن ثقافة ابن عصفور المنطقية قد أثرت فى حدوده حتى برزت فى اهتمامه بالحدود وحرصه على أن تكون حدوده دقيقة شاملة لأنواع المحدود، وتتضح لنا هيمنة وسيطرة المنطق على حدود ابن عصفور فى ناحيتين:

الناحية الأولى:

الخضوع للمنهج المنطقى فى الحدود، فبعد أن يأتى ابن عصفور بالحد نجده يقوم بتطبيق حده على المنهج المنطقى ورد الاعتراضات المحتملة عليه، يقول ابن عصفور فى حد الاسم: "وقد أكثر الناس فى حد الاسم، فأوضح ما حد به الاسم أن تقول: الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى فى نفسها، ولا تتعرض ببنيتها للزمان. فقولنا: "كلمة: جنس عام للاسم والفعل والحرف، وقولنا: ما قوته قوة كلمة: يحترز من تأبط شرا، وأمثاله، لأنه وإن لم يكن كلمة واحدة قوته قوة كلمة واحدة، لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كـ زيد، وعمرو، وقولى: تدل على معنى فى نفسها، يحترز من الحرف الذى يدل على معنى فى غيره، ولا يعترض على ذلك بالموصولات، فيقال: هى أسماء، ولا تدل على معنى فى نفسها، بل فى غيرها، ألا ترى أنه لا يقال: جاءنى الذى، ويسكت، بل لابد من الإتيان بالصلة لفظا أو نية، نحو قولك:

مِنَ ٱللَّوَاتِى وَٱلَّتِى وَٱللَّاتِى ∴ يَزْعُمْنَ أَنِّى كَبُرَتْ لِدَاتِى

فصلة "اللواتى والتى" محذوفة لدلالة "يزعمن" عليها ... ولا يعترض على ذلك بأسماء الشرط، فيقال : هى أسماء وقد دلت على معنى فى غيرها، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط، وقد كان قبل دخولها ليس كذلك؟ لأن حد الاسم: ما دل على معنى فى نفسه، لا يقتضى أنه لا يدل مع ذلك على معنى فى غيره، بل قد يشترك مع الحرف فى الدلالة على معنى فى غيره ، ويخالفه فى

الدلالة على معنى فى نفسه، وأسماء الشرط وإن دلت على معنى فى غيرها فلها معان فى أنفسها، ألا ترى أنك إذا قلت: من يقم أقم أحدثت "من" فى الفعل الشرط، وهى مع ذلك واقعة على من يعقل.

وقولى: ولا تتعرض ببنيتها للزمان، يحترز من الفعل، ولا يعترض على ذلك بـ"أمس، وغدا"، ولا بـ"الصبوح، والغبوق" وأمثال ذلك، فيقال: هى أسماء وقد تعرضت للزمان، ألا ترى أن "أمس" يعنى[1] اليوم الذى قبل يومك وغدا يعنى اليوم الذى بعد يومك ، والصبوح: يدل على الصباح، والغبوق : يدل على العشى، لأنها لم تتعرض ببنيتها للزمان بل وضعها لذلك .

... وإن شئت قلت فى حد الاسم حتى تسلم من الاعتراض:

الاسم: لفظ يدل على معنى فى نفسه، ولا يتعرض ببنيته للزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه.

فقولى: "لفظ" جنس للاسم والفعل والحرف، ويدخل تحت ذلك تأبط شرا، وبابه لأن اللفظ يقع على ما قل وكثر. وقولى: يدل على معنى فى نفسه، يحترز من الحرف كما تقدم، وقولى: ولا يتعرض ببنيته للزمان، يحترز من الفعل كما تقدم أيضا. وقولى: ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، يحترز من الجملة مثل: زيد قائم، فإنها بأسرها تدل على معنى فى نفسها، ولا تتعرض ببنيتها للزمان، ألا ترى أن الجزء منه، وهو "زيد" أو "قائم" يدل على جزء من أجزاء معنى الجملة؟ فـ"قائم" يدل على الخبر، و"زيد" يدل على المخبر عنه، والجملة تدل على مجموعهما، والاسم يدل على مسماه، وجزء الاسم الذى هو حرف التهجى لا يدل على بعض المسمى، ألا ترى أن "الزاى" من "زيد" لا يدل على عضو من أعضائه، ولا على معنى من معانيه؟"[2].

---

(١) فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور "يعطى" ١/ ٩٤ .
(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ٩٢ ــ ٩٥ .

الناحية الثانية:

مناقشة حدود السابقين وبيان الخلل فيها، والرد عليها وردها لعدم خضوعها للمنهج المنطقى، ويتضح ذلك من مناقشته لحدود الزجاجى التى أوردها فى كتابه "الجمل" ورد عليها ابن عصفور فى كتابه "شرح جمل الزجاجى"(١) .

فالزجاجى وابن عصفور مختلفان فى الحدود منهجا وغاية، فالزجاجى يمثل المرحلة المنطقية المحضة مما جعل ابن عصفور يعتبر حدود الزجاجى ناقصة أو غير مستقيمة، بل قد تكون عنده فاسدة وغير صحيحة، ومن أمثلة هذا قول ابن عصفور: "قوله(٢): فالاسم: ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر، بين قصده بذلك أن يحد الاسم، لأن الاسم أمر مفرد ، والمفرد لا يعرف إلا بالحد(٣)، وهذا الحد الذى حد به الاسم فاسد، لأنه ليس بجامع، ومن شرط الحد أن يكون جامعا لأنواع لمحدود حتى لا يشذ منها شىء مانعا لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود، والدليل على أنه ليس بجامع أن "أيمن" التى هى فى مذهبنا اسم مفرد، لا تستعمل إلا فى القسم مبتدأة، ولا يدخل عليها حرف الجر، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة، ولا مطعن فى هذا الحد بأكثر من "أيمن"(٤) فهذا الحد منتقد من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه تسمح فيه، والتسامح لا يجوز فى الحدود .

والآخر: أنه أتى فى الحد بـ"ما" وهى للإبهام، و"أو" وهى للشك، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين فى الحد، لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى .

---

(١) ينظر: ردوده على الزجاجى فى الحرف فى شرحه على الجمل ١/ ١٠٠ ــ ١٠١ .

(٢) أى: الزجاجى .

(٣) ينظر: المستصفى من علم الأصول للغزالى ١/ ٢٠ .

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجى ١/ ٩٠ .

والثالث: أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول فى اصطلاح النحويين، فيؤدى ذلك إلى جهل الاسم"[1].

ومن هذا ما ذكره ابن عصفور ردا على الزجاجى فى حده للفعل الذى يقول عنه: "والفعل: ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل"[2]أهـ.

يقول ابن عصفور: "وهذا الحد أيضا فاسد من وجهين:

أحدهما: أنه أورد فى الحد لفظ "ما" و"أو"، وقد تقدم أنهما من الألفاظ التى لا تورد فى الحد.

والآخر: أنه ليس بجامع من وجهين: من جهة: أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال، بل كان الظاهر من هذا الموضع أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال[3]، لولا نصه على إثباته فى باب الأفعال.

ومن جهة: أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث كـ"كان" الناقصة وأخواتها، ونعم، وبئس، وحبذا، وعسى، وفعل التعجب.

ولا يلتفت إلى قول من قال: إن هذه الأفعال إنما هى حروف لكن سميت أفعالا مجازا لما كانت تشبه الأفعال، لأن ذلك خلاف ما ذهب إليه النحويون، بل لو كان الأمر على ما ذهب إليه هذا الذاهب لم يكن للخلاف بينهم فى هذه الأفعال وجه إذ لا تثريب فى الاصطلاحات

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١/ ٩٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٩٥.

(٣) الفئة المنكرة لفعل الحال هم الكوفيون، فالأفعال عندهم ثلاثة: ماض، ومستقبل، ودائم، مثل: ذاهب، ونائم، ينظر: الكتاب ١/١٢، وشرح جمل الزجاجى ١/ ١٢٧، والإيضاح فى علل النحو ٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤.

... ولا يلتفت أيضا إلى قول من قال: إنه قصد أن يحد الفعل المطلق، أعنى الذى يقال فيه "فعل" دون تقييد، وما اعترضوه لا يقال فيه فعل إلا بتقييد، ألا ترى أن "كان" وأخواتها تسمى أفعالا ناقصة، ونعم وبئس يسميان فعلى مدح وذم، وأفعل فى التعجب يسمى فعل تعجب، وعسى يسمى فعل مقاربة لأنه إنما قصد حد الفعل الذى هو قسم من أقسام الكلام، فينبغى أن يأتى بحد يعم مطلق الأفعال ومقيدها"[1] أهـ.

وبعد هذا كله، يمكن لنا ملاحظة الفوارق بين سمات المراحل الأربع التى مر بها الحد النحوى من خلال حدود النحاة للاسم والتى بلغت "بضعة وعشرين حدا، وكلها معترض عليها فى أصلها ـ أى المنطقيين ـ وقيل: إنهم ذكروا للاسم سبعين حدا"[2].

كما نرى أنه قد تفاوتت الحدود فى القرب من الأصل أو البعد عنه، وفى القرب من المنطق والبعد عنه، كما سيتضح من تصنيف حدود النحاة للاسم حسب المراحل الأربع:

١ـ مرحلة النشأة:

من الأمثلة التى توضح هذه المرحلة قول سيبويه فى حد الاسم: "فالاسم رجل وفرس وحائط"[3].

قال ابن فارس عن حد سيبويه: "وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد"[4].

وقال عنه الزجاجى: "وأما سيبويه فلم يحد الاسم حدا يفصله من غيره،ولكن مثله فقال:الاسم رجل وفرس،فقال أصحابه :ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل،وحد الفعل لأنه أصعب، من الاسم"[5]أهـ.

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١/ ٩٥ ـ ٩٦ .
(٢) ينظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية صـ٨ .
(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٢ .
(٤) ينظر: الصاحبى صـ٨٩ .
(٥) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى صـ٤٩ .

وقال عنه البطليوسى: "وأما سيبويه فإنه حد الفعل والحرف ولم يحد الاسم، وكأنه جعل تعريته من حد الفعل وحد الحرف حدا له، وكأنه رأى ما فى تحديده من الإشكال الذى أوجب اضطراب كلام العلماء فيه،فالأشبه عندى أنه جعل تعريته من الحد كالحد له"[1]أهـ.

٢ـ مرحلة التأثر بالأصول التى تقوم على التمييز بالعلامات والأحكام:

ومما يوضح حدود هذه المرحلة حد الكسائى للاسم بقوله: "الاسم ما وصف"[2] .

وحد الفراء له بقوله: "الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام"[3]أهـ.

أما هشام بن معاوية الضرير فحده بقوله: "الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض"[4] .

وروى عنه قوله: "الاسم ما دخلت عليه الباء"[5].

أما الأخفش فحده بقوله:"الاسم ما جاز فيه نفعنى وضربنى"[6].

قال الزجاجى: "يعنى ما جاز أن يخبر عنه"[7]أهـ.

ومن أمثلة هذه المرحلة ـ أيضا ـ حد الاسم عند الرياشى، قال: "الاسم ما يضمر فيه أى ما يكون خبرا"[8] .

---

(١) الحلل فى إصلاح الخلل للبطليوسى صـ٦٥ ـ ٦٦ .

(٢) ينظر: الصاحبى لابن فارس صـ٩٠، والحلل فى إصلاح الخلل صـ٦١ .

(٣) ينظر: المصدرين السابقين .

(٤) ينظر: الصاحبى صـ٩٠ .

(٥) ينظر: الحلل فى إصلاح الخلل صـ٦٢ .

(٦) ينظر: الإيضاح فى علل النحو صـ٤٩، والحلل فى إصلاح الخلل صـ٦١ .

(٧) الإيضاح فى علل النحو صـ٤٩ .

(٨) ينظر: الحلل فى إصلاح الخلل للبطليوسى صـ٦٢ .

ومن هذا ـ أيضا ـ حد المبرد للاسم حيث يقول: "الاسم ما كان واقعا على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، ويعتبر الاسم بواحده، كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم"(١)أهـ.

وكذلك حده عند الزجاجى إذ يقول: "الاسم فى كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا فى حيز المفعول والمفعول به"(٢)أهـ.

وكذا حده عند أبى على الفارسى حيث يقول: "الكلام يتألف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف، فما جاز الإخبار عنه من هذا الكلام فهو اسم"(٣)أهـ.

أما ابن جنى فحده بقوله: "الاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر أو كان عبارة عن شخص"(٤)أهـ.

ويقول الإمام عبدالقاهر الجرجانى فى حده للاسم : "الاسم ما جاز الإخبار عنه"(٥).

ويقول فى موطن آخر: "الاسم ما دخله التنوين، نحو: زيد، والألف واللام نحو: الرجل، وحرف الجر، نحو: بزيد، والإضافة، نحو: غلام زيد، وجاز الإخبار عنه، نحو: خرج زيد"(٦).

٣ـ مرحلة التأثر بالمنطق:

نلحظ أن هذه المرحلة قامت على السعى لتطبيق المنهج المنطقى فى الحد لتحقيق غايته المنطقية، وقد لا يتأتى ذلك باتباع

(١) ينظر: المقتضب للمبرد ١/ ٣ .
(٢) ينظر: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى صـ٤٨ .
(٣) ينظر: الإيضاح العضدى للفارسى صـ٦ .
(٤) ينظر: اللمع لابن جنى صـ٧ .
(٥) ينظر: مسائل خلافية فى النحو للعكبرى صـ٤٧ ـ ٤٨ .
(٦) الجمل للجرجانى صـ٥ .

المنهج المنطقى لقصور فى تطبيقه يؤدى إلى عدم شموله لأجزاء المحدود فيستعين الحاد بالأمثلة والعلامات، مثلما فعل ابن كيسان وابن بابشاذ .

فقد حد ابن كيسان الاسم بقوله: "فالاسم: ما وضع لشىء يفصل بينه وبين غيره من المسميات، وصلح أن يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه"(١)أهـ .

ونقل الزجاجى عنه قوله: "الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها، نحو: رجل، وفرس"(٢)أهـ .

وحده الزجاج بقوله: "الاسم: صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان"(٣) .

أما أبوسعيد السيرافى فحده بقوله : "كل شىء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضى أو غيره فهو اسم"(٤)أهـ .

وابن فارس حده بقوله: "الاسم: ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه، ولازما له"(٥)أهـ .

وحده عند ابن بابشاذ: "الاسم: ما أبان عن مسمى، شخصا كان أو غير شخص مثل: رجل، وامرأة، وزيد، وهند، ونحوه من المرئيات، وعالم ومعلوم ، ونحوه من الصفات، وعلم وقدرة وفهم، ونحوه من المعانى"(٦)أهـ .

ومثل هذا ــ أيضا ــ حد الاسم عند أبىالبركات الأنبارى، إذ قال: (الاسم: ما استحق الإعراب فى أول وضعه) (٧)أهـ .

---

(١) الموفقى فى النحو لابن كيسان ــ مجلة المورد ــ المجلد الرابع ــ العدد الثانى صـ١٠٦ .

(٢) الإيضاح فى علل النحو صـ٥٠ .

(٣) ينظر:الحلل فى إصلاح الخلل صـ٦١،وفى الصاحبىصـ٩٢"صوت مقطع".

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ط ورقة٨ مخطوطة تيمور ١٣٦ .

(٥) الصاحبى لابن فارس صـ٩٢ .

(٦) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ صـ٩٤ .

(٧) منثور الفوائد ــ مجلة المورد ــ المجلد الأول ــ العدد الأول صـ٣٢٢ .

وحده عند ابن مالك: "الاسم: كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها"[1] أهـ.

نلحظ فى الحدود السابقة تفاوتا بين النحاة المذكورين فى تطبيق المنهج المنطقى، فبينما نجد ابن كيسان اضطر إلى ذكر العلامات نجد ابن بابشاذ اضطر إلى توضيح الحد بالأمثلة. كما نجد الزجاجى قد اقترب كثيرا من الحد الصحيح على حد المنطقيين .

قال الزجاجى : "الاسم فى كلام العرب: ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا فى حيز الفاعل والمفعول به" ويقول: "وإنما قلنا: فى كلام العرب، لأنا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم: صوت موضوع دال بانتفاع على معنى غير مقترن بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلتزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو: إن، ولكن وما أشبه ذلك"[2] أهـ.

٤ـ المرحلة المنطقية المحضة:

نلحظ فى هذه المرحلة أنه قد اختمر المنهج المنطقى فى أذهان النحاة وأمسكوا بزمامه فساروا إلى تطبيقه فى النحو، ولم يكتفوا بتطبيقه، بل انتقدوا الحدود المخالفة لهذا المنهج، وردوا حدودا استعملت فيها كلمة مكان كلمة، واستدلوا على صحة حدودهم بتطبيقها على المنهج المنطقى المرتكز على ذكر الجنس ثم الفصول.

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـ٣ .

(٢) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى صـ٤٨، وفيه تصحيف كلمة "موضوع" والصحيح "مقطع" أو "منقطع".

يقول ابن الخشاب: (الاسم: لفظ يدل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصل) [1]أهـ.

ثم يقول: "فقولهم: "لفظ" هو جنس للاسم قريب منه، وهكذا يجب أن يوضع فى أول الحد جنس المحدود الأقرب، ثم يؤدى من بعده بالفصول التى تميز المحدود من الأنواع المشاركة له فى جنسه، وقولهم: يدل على معنى فى نفسه، فصل يميز الاسم من الحرف، لأن الحرف يدل على معنى لكن فى غيره.

وقولهم: غير مقترن بزمان، فصل يميزه من الفعل، لأن الفعل يدل على معنى فى نفسه ولكن مقترن بزمان ذلك المعنى.

وقولهم: محصل، احترازا من المصدر، واسم الفاعل، وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمان ، أزمنة هذه مبهمة غير معينة ولا محصلة[2]"أهـ .

ومن أمثلة الحدود فى هذه المرحلة حد الاسم عند الزمخشرى، يقول: "الاسم: هو ما دل عل معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"[3]أهـ.

ويقول ابن الشجرى فى حده: "الاسم: ما دل على مسمى به دلالة بالوضع"[4]أهـ.

وحده عند أبىموسى الجزولى: "الاسم: كلمة تدل على معنى فى نفسه"[5].

وحده العكبرى بقوله:"الاسم:اللفظ الدال على كمال ماهية الشىء"[6]أهـ.

---

(١) المرتجل لابن الخشاب صـ٧ .
(٢) المصدر السابق صـ٧ ـ ٨ .
(٣) المفصل فى علم العربية للزمخشرى صـ٦ .
(٤) الأمالى الشجرية ٢/ ٢٩٣ .
(٥) الشرح الصغير للمقدمة الجزولية للشلوبين صـ٨ .
(٦) مسائل خلافية فى النحو للعكبرى صـ٤٢ .

أما ابن معطى فيقول: "الاسم: كلمة تدل على معنى فى نفسها دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى، كـ رجل ، وعلم"[1]أهـ.

وأبوعلى الشلوبين يقول فى حد الاسم:"كل كلمة تدل على معنى فى نفسها لا يفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا فهى اسم"[2]أهـ.

أما ابن الحاجب فحده بقوله: "الاسم: ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[3]أهـ.

وحده ابن عصفور بقوله : "الاسم: لفظ يدل على معنى فى نفسه، ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل على جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، ألا ترى أن الزاى جزء من "زيد" ولا تدل على بعضه، لذلك فإن وجد من الأسماء ما يدل على زمان كـ"أمس" و"غدا" فبذاته لا ببنيته،ألا ترى أن بنيتهما لا تتغيران للزمان"[4]أهـ.

ونرى ابن هشام[5] قد حد الاسم بحد ابن الحاجب ، أما الأبدى فقد حده بقوله :"حد الاسم: كل كلمة دلت على معنى فى نفسها ولم تتعرض ببنيتها لزمان"[6]أهـ.

والسيوطى يقول: "الاسم ما دل على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمان"[7]أهـ.

والفاكهى حده بقوله: "حد الاسم: كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمن معين"[8]أهـ.

---

(١) الفصول الخمسون لابن معط صـ١٥١ .
(٢) التوطئة للشلوبين صـ١١٣ .
(٣) الكافية فى النحو لابن الحاجب صـ٢ .
(٤) المقرب لابن عصفور ١/ ٤٥ .
(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام صـ١٤ .
(٦) ينظر: حدود النحو للأبدى ورقة ٢٦/ ب .
(٧) ينظر: همع الهوامع للسيوطى ١/ ٧ .
(٨) ينظر: الحدود النحوية للفاكهى ورقة ٢١٦ .

المبحث الثالث
من مؤلفى الحدود ومؤلفاتهم

من الواجب علينا أن نعلم أن الحدود قد لقيت عناية كبيرة فى كل العلوم لذا وجدنا بعضا من العلماء يفردونها بمؤلفات خاصة بها.

ومن هذا ما نراه فى الأصول فقد ألف الإمام الحافظ أبوالوليد سليمان بن خلف الباجى الأندلسى المتوفى سنة ٤٧٤هـ[١] كتابا سماه "الحدود فى الأصول".

وفى الفقه ألف الشيخ محمد بن محمد بن عرفة الدسوقى المالكى، المتوفى سنة ٨٠٣هـ[٢] كتابا فى الحدود الفقهية، عرف بـ"حدود ابن عرفة"، وقد شرحه أبو عبدالله محمد بن قاسم الأنصارى المعروف بالرصاع توفى سنة ٨٩٤هـ[٣]، ويعرف هذا الشرح بـ"الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية"[٤].

وقد ألف العلماء كتبا فى الحدود مشتملة على علوم وفنون متعددة كالفقه، والنحو، واللغة، والتفسير، والأصول، والفرائض، ومن هؤلاء العلماء.

١ - السيد الشريف على بن محمد بن على الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦هـ[٥] ألف كتابا يسمى "التعريفات" وهو كتاب يتضمن تعريفات مختارة من مصطلحات الفلسفة، والمنطق، واللغة، والبلاغة، والنحو، والتفسير، والفقه، والفرائض، والتصوف ، وقد تضمن

(١) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٢/ ٤٠٨ .
(٢) ينظر:الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى ٩/ ٢٤٠ .
(٣) ينظر: المصدر السابق ٨/ ٢٨٧ .
(٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية ٢/ ٩٣٩ .
(٥) ينظر: الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع ٥/ ٣٢٨ .

الكتاب ستة وأربعين ومائة حد نحوى وصرفى، وهو مرتب حسب الحروف الأبجدية.

٢ - أبوالبقاء أيوب بن موسى الحسينى الكفوى الحنفى المتوفى سنة ١٠٩٥هـ[١]، ألف كتابا سماه "الكليات" جمع فيه ما فى مؤلفات العلماء فى الفنون المختلفة من القواعد والاصطلاحات، وختمه بفصل فى الكليات المتفرقات[٢].

٣ - محمد على بن محمد حامد بن محمد صابر الفاروقى الحنفى التهانوى المتوفى سنة ١١٥٨هـ[٣]، ألف كتابا سماه "كشاف اصطلاحات الفنون"، وهو معجم لغوى فقهى وفلسفى وفيه اصطلاحات وحدود متنوعة، فرغ من تأليفه سنة ١١٥٨هـ، ورتبه على فنين: فن فى الألفاظ العربية، وفن فى الألفاظ الأعجمية[٤].

أما فى النحو فكانت المؤلفات فى الحدود فيه كثيرة ولكن أكثرها مفقود، ومن هؤلاء المؤلفين ومؤلفاتهم .

١ - على بن حمزة الكسائى المتوفى سنة ١٨٢هـ[٥] نسب إليه جمال الدين القفطى كتابا سماه "الحدود فى النحو"[٦].

٢ - يحيى بن زياد الديلمى، الملقب بالفراء، المتوفى سنة ٢٠٧هـ، ألف كتابا سماه "الحدود فى أصول علم النحو" ذكره صاحب كشف الظنون تحت اسم "حدود الإعراب"، وقال: ذكر فيه

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/ ٣١ .
(٢) ينظر: معجم المطبوعات العربية ١/ ٢٩٤ .
(٣) ينظر: الأعلام للزركلى ٧/ ١٨٨ .
(٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية ١/ ٦٤٥ .
(٥) ينظر:تاريخ بغداد للبغدادى١١/ ٤٠٣،وطبقات النحويين واللغويين للزبيدى صـ١٣٨،ووفيات الأعيان لابن خلكان٢/٤٥٧ .
(٦) ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطى ٢/ ٢٧١، والمدارس النحوية للدكتور/ شوقى ضيف للقفطى صـ١٧٥ .

ستة وأربعين حدا فى الإعراب[1]، وقد أقام فى تصنيفه سنتين فى دار المأمون[2].

ويقول ابن النديم : "أسماء الحدود له نسختها من خط سلمة ابن عاصم، على هذا الترتيب: حد الإعراب فى أصول العربية، حد النصب المتولد من الفعل، حد المعرفة والنكرة، حد مررت، حد العدد، حد منذ ومذ وهل، حد العماد، حد الفعل الواقع، حد إن وأخواتها، حد كى وكيلا وحتى، حد الإغراء، حد الدعاء، حد النونين الشديدة والخفيفة، حد الاستفهام، حد الجزاء، حد الجواب، حد الذى ومن وما، حد رب وكم، حد القسم، حد التبرية والتمنى، حد التمنى، حد النداء، حد الندبة، حد الترخيم ، حد أن المفتوحة، حد إذ وإذا، حد ما لم يتم فاعله، حد الحكاية، حد التصغير ، حد النسبة، حد الهجاء، حد راجع الذكر، حد الفعل الرباعى، حد الفعل الثلاثى، حد المعرب من مكانين، حد الإدغام، حد الهمز، حد الأبنية، حد الجمع، حد المقصور والممدود، حد المذكر والمؤنث، حد فعل وأفعل، حد النهى، حد الابتداء والقطع، حد ما يجرى وما لا يجرى"[3].

وقد مدح الكتاب أحمد بن إسماعيل الكاتب حيث أهداه إلى صديق له، وكتب على ظهره:

خذه فقد سوغت منه مشربا ∴ بالروض أو بالبرد فى تفويقه
نظمت كما نظم السحاب سطوره ∴ وتأنق الفراء فى تأليفه
وشكلته ونقطته فأمنت من ∴ تصحيفه ونجوت من تحريفه
بستان خط غير أن ثماره ∴ لا تجتنى إلا بشكل حروفه[4]

(١) ينظر: كشف الظنون لحاجى خليفة ١/ ٦٣٥ .
(٢) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ١٤/ ١٣٩ ـ ١٥٠، والذريعة إلى تصانيف الشيعة لأغابزرك الطهرانى ٦/ ٢٩٩ .
(٣) ينظر: الفهرست لابن النديم صـ٧٤ .
(٤) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكرى صـ١٦ ، ١٧ .

٣ - أبوعبيدة معمر بن المثنى، المتوفى سنة ٢٠٩هـ.

ذكر ابن النديم[١] أنه ألف كتابا يسمى "الحدود" وذكره فى مؤلفاته.

٤ - أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير، المتوفى سنة ٢٠٩هـ.

يقول ابن النديم: "وله قطعة حدود، رأيت منها بخط أبى جعفر الطبرى وغيره لا يرغب فيها"[٢].

وذكره حاجى خليفة فى كتابه كشف الظنون قوله: "وله كتاب حدود القياس"[٣].

٥ - محمد بن سعدان الضرير، المتوفى سنة ٢٣١هـ.

قال ابن النديم: "وله قطعة حدود على مثال حدود الفراء، لا يرغب الناس فيها"[٤].

٦ - أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب، المتوفى سنة ٢٩١هـ.

يقول ابن النديم: "وله من الكتب: كتاب المصون فى النحو، وجعله حدودا ... وكتاب حد النحو"[٥].

٧ - أبوالحسن على بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤هـ.

ألف كتاب "الحدود فى النحو"، وقد طبع هذا الكتاب مع رسالتين هما: "تمام فصيح الكلام لابن فارس"[٦] ، وكتاب "منازل الحروف للرمانى"[٧] طبعت فى كتاب واحد عنوانه "رسائل فى النحو واللغة" بتحقيق الدكتور/ مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكونى. وقامت بطبع الكتاب وزارة الثقافة والإعلام العراقية[٨].

---

(١) ينظر: الفهرست لابن النديم صـ٥٩ .

(٢) ينظر: المصدر السابق صـ٧٦ .

(٣) ينظر: كشف الظنون لحاجى خليفة ١/ ٦٣٥ .

(٤) ينظر: الفهرست صـ٧٦ .

(٥) ينظر: المصدر السابق صـ٨١ .

(٦) ينظر: رسائل فى اللغة والنحو من صـ١٥ إلى صـ٣٦ .

(٧) ينظر: المصدر السابق من صـ٥١ إلى صـ٧٨ .

(٨) وذلك فى عام ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.

٨ - أبوالبركات كمال الدين عبدالرحمن بن عبيدالله الأنبارى، المتوفى سنة ٥٧٧هـ .

ألف كتاب "منثور الفوائد"[١]، والكتاب مشتمل على كثير من المسائل النحوية المتنوعة، وقد أورد المؤلف - فى صدر الكتاب - ثلاثة عشر حدا، هى: حد النحو ، حد الكلام، حد الكلم، حد الاسم، حد الفعل، حد الحرف، حد المعتل، حد المنقوص، حد المقصور، حد الممدود، حد المبتدأ، حد الفاعل، حد أفعال العبارة[٢].

٩ - أبوالفتح ناصر بن عبدالسيد الخوارزمى المطرزى، المتوفى سنة ٦١٠هـ.

ألف كتاب "المصباح"[٣]، وهذا الكتاب مقسم إلى خمسة أبواب:

الباب الأول: فى الاصطلاحات النحوية، والثانى: فى العوامل اللفظية القياسية ، والثالث: فى العوامل اللفظية السماعية، والرابع: فى العوامل المعنوية، والخامس: فى فصول من العربية، والباب الأول الذى يبدأ من ق "٥" إلى نهاية ق "٢٣" قد خصصه المؤلف لبعض الحدود النحوية، وهى: حد الكلمة، حد الاسم، حد الحرف، حد الكلام، حد الجملة، حد الإعراب، حد المعرب، حد المنصرف، حد غير .

ويلاحظ أن المؤلف لم يسر على وتيرة واحدة فى الحدود، فتارة يأتى بالحد جامعا مانعا دون ذكر العلامات، أو التمثيل، كقوله: "فى الاصطلاحات النحوية: كل لفظة دلت على معنى الوضع فهى كلمة"[٤].

وتارة يأتى بالحد ناقصا لا يبين المقصود فيكمل ، كقوله: "والاسم: ما جاز أن يحدث عنه كـ: زيد"[٥].

---

(١) حققه الدكتور: حاتم صالح الضامن، ونشره فى مجلة المورد ، المجلد العاشر، العدد الأول عام ١٤٠١هـ صـ٣١٣ إلى ٣٨٤ .
(٢) ينظر: منثور الفوائد، مجلة المورد ١٠/ ١ صـ٣٢١ - ٣٢٣ .
(٣) توجد نسخة من هذا الكتاب فى دار الكتب المصرية - نحو تيمور "١١"، وقد قام بتحقيقه وطبعه أ.د/ عبدالحميد السيد طلب.
(٤) المصباح للخوارزمى المطرزى ق ٥ أ .
(٥) المصدر السابق ق٦ ب .

وتارة أخرى يكتفى بذكر علاماته فقط، كقوله: "والفعل: قد، والسين، وسوف"[1].

وتارة رابعة يكمله بذكر محترزاته، كقوله: "والحرف: ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل"[2].

١٠ - تاج الدين أبوالقاسم أحمد بن سعد الله الجبرانى، المتوفى سنة ٦٦٨هـ[3].

ألف كتاب "الحدود النحوية" ذكره كارل بروكلمان فى كتابه[4]، وذكر أن نسخة من الكتاب فى باريس ٤٠٦٧ ، رقم٢ .

١١ - أبوالعباس شهاب الدين أحمد بن محمد الأبدى، المتوفى سنة ٨٦٠هـ .

ألف كتاب "حدود الاصطلاحات النحوية" وما زال هذا الكتاب مخطوطا ومنه نسخة فى المتحف العراقى تحت رقم ١٦٨٥[5]، وهناك نسخ أخرى متفرقة فى المكتبات، منها نسخة فى دار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٥٢٧٠، وأخرى برقم ٥٩٩٤ ، وثالثة برقم ١٢٨٦، ورابعة برقم (٧٠م)، وخامسة برقم ٣٦٦ مجاميع، وفى المكتبة الأزهرية نسخة برقم "٨١٩مجاميع" ٣٧٧٥١، وقد سمى الكتاب فيها "الحدود فى علم النحو" ونسخة ثانية برقم "٣١٧٣" زكى ٤١٠٨٥ ، وهناك نسخة ثالثة برقم "٨٣٠مجاميع" صعايدة ٤٠٠٦١

١٢ - أبوحامد محمد بن خليل بن يوسف بن على البلبيسى الرملى المقدسى، الشافعى، المتوفى سنة ٨٨٨هـ[6].

---

(١) السابق نفسه .
(٢) المصدر السابق نفسه ق ٨ أ .
(٣) ينظر: بغية الوعاة للسيوطى ١/ ٣٩٤ .
(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان ٥/ ٢٧٥ .
(٥) ينظر: مخطوطات مكتبة المتحف العراقى صـ٢٩ .
(٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوى ٧/ ٢٣٤ .

ألف كتاب "تحفة الخل الودود فى معرفة الضوابط والحدود" ومن هذا الكتاب نسخة فى مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد برقم ١٧٩٠[١].

١٣ - جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهى، المتوفى سنة ٩٧٢هـ

ألف كتاب "الحدود النحوية"، ولهذا الكتاب نسخ كثيرة مخطوطة ولا تخلو منه أى مكتبة، ومن هذه النسخ:

نسخة فى المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم "١٩٢٦"، ٢٢٧٤٨[٢].

ونسخة فى مكتبة خزانة الأوقاف ببغداد برقم ٢/ ١٢٣٢[٣].

وثالثة فى مكتبة الملك حسن حسنى عبدالوهاب فى تونس برقم ١٨٧٥١[٤].

وقد طبع الكتاب فى كلكلتا بالهند سنة ١٨٤٩م، باعتناء الأستاذ سبرنغر منسوبا إلى عبدالله عفيف الدين أبىالفضل الفقيه[٥]، وتوجد منه نسخة فى دار الكتب المصرية تحت رقم "٢٠٢ مجاميع".

١٤ - الشيخ محمد بن أحمد الشربينى، المتوفى سنة ١٢٥٥هـ[٦].

ألف كتاب "الحقائق النحوية"، وهذا الكتاب تعاريف لحقائق الاصطلاحات النحوية كقولهم: حقيقة الكلام كذا، وحقيقة اللفظ كذا.

ورتبها على مقدمة، وثمانية عشر فصلا، وقد أتم تأليفها سنة ١٢١٢هـ وبدأها بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد ، فيقول الفقير إلى رحمة المولى القدير، محمد بن أحمد ... الخ.

---

(١) ينظر: فهرس عناوين المخطوطات فى مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد صـ٨٤ .

(٢) ينظر: فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية ٤/ ١٨٨ .

(٣) ينظر: فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ٣/ ٢٩٠ ـ ٢٩١ .

(٤) ينظر: فهرس مكتبة حسن حسنى عبدالوهاب بتونس ٣٢٦ ، ٣٢٧

(٥) ينظر: معجم المطبوعات العربية ٢/ ١٤٣٢ .

(٦) ينظر: أعلام النبلاء فى تاريخ حلب الشهباء ٧/ ٣٤٠ .

ومن هذا الكتاب نسخة دار الكتب المصرية برقم ١٠٠٤[١]، ونسخة فى الخزانة العلمية الصبيحية فى سلا بالمغرب رقم٢/١٧٨ .

وقد شرح هذا الكتاب الشيخ عمر الطرابيشى الحلبى المتوفى سنة ١٢٨٥هـ[٢] وسماه : "النور البارق فى شرح الحقائق".

ومنه نسخة بخط المؤلف فى دار الكتب المصرية برقم ١٧٢[٣].

١٥ - شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى القاهرى، الشافعى المتوفى سنة ٩٩٤هـ[٤] ، ألف كتاب "حدود النحو"[٥].

١٦ - محمد القزوينى، ألف كتاب "الحدود" ، ومن هذا الكتاب نسخة أخرى فى مكتبة كوبر يلى زاده باستانبول[٦].

١٧ - على بن أحمد الراسموكى، ألف كتاب "شرح حدود النحو" .

ومنه نسخة فى رباط الفاتح برقم ٣٢٣، ولها صورة فى معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم ٢٣٩ .

وهناك كتب أخرى فى الحدود مجهولة النسبة[٧].

---

(١) ينظر: فهرس الكتب الموجودة فى دار الكتب المصرية ١٠٣ .
(٢) ينظر: أعلام النبلاء فى تاريخ حلب الشهباء ٧/ ٣٤٠ .
(٣) ينظر: فهرس الكتب الموجودة فى دار الكتب المصرية ١٧٢ .
(٤) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد ٨/ ٤٣٣ .
(٥) ينظر: المصدر السابق.
(٦) ينظر: مجلة المورد م٥ ع٤ صـ٢١٩ .
(٧) منها: رسالة فى التعريفات النحوية، ومنه نسخة فى مكتبة خزانة الأوقاف ببغداد ٤/ ١٢٥٢، ويمكن أن تكون لابن هشام الأنصارى، ففى المكتبة المولوية بحلب نسخة من كتاب التعريفات النحوية لابن هشام برقم ٧٥٨ ، وكتاب فى الحدود لمؤلف مجهول، وفيه أشار المؤلف إلى بعض مؤلفاته كـ: تقريب الأصول وترتيب الفصول، وكتاب إحكام المحاضرة فى أحكام المناظرة.

الخاتمة وأهم النتائج

نكتفى هنا بتذييل هذا البحث بأهم النتائج التى توصلت إليهـا، ومنها:

١ - أن الحد ليس مرادفا للمعرف، فالمعرف أعم من الحد، وذلـك لاشتماله عليه وعلى الرسم.

٢ - تأثر النحاة ببحوث الأصوليين الذين يعنـون عنايـة واضـحة بالحدود لما فى ذلك من دقة فى البحث، فبدأت محاولاتهم لوضع حدود للمصطلحات النحوية.

٣ - أدى اقتفاء النحويين أثر المنطقيين واتباع طريقتهم فى الحدود إلى الانزلاق والوقوع فى مراعاة التسلسل المنطقى للحد ومـن ثم إهمال بعض أجزاء المحدود لكى يسلم شـكل الحـد، وكـذا التضحية بالشكل المنطقى حرصا على تمييز المعـرف بصـورة تشمل جميع أجزاء المحدود.

٤ - أن أول من نسب إليه بداية الحديث فى الحدود النحوية الإمـام على بن أبى طالب ويؤيد هذا ما ذكره أبوالقاسم الزجاجى فـى أماليه وياقوت الحموى فى معجم الأدباء.

٥ - يمكن تقسيم المراحل التى مرت بها الحدود النحوية إلى مراحل أربع هى:

أ - مرحلة النشأة.

ب - مرحلة التأثر بالأصول.

ج - مرحلة التأثر بالمنطق.

د - المرحلة المنطقية المحضة.

وبعد ... فهذه خلاصة النتائج التى توصلت إليها فى دراسـتى، وهى دراسة لم تلم بالموضوع من جميع أطرافه، فمازلت أشعر أننى لم أقل كل شىء، ولم أصل به إلى درجة الكمال الذى أنشده ، وإنى إذ

أدفع هذا اعمل لأجأر إلى الله أن يسدد الخطى، ويخلص منـــا النيـــة، وينفعنا بأعمالنا فى الدنيا والآخرة إنه سميع مجيب.

﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ "يونس آية ١٠".

أهم المصادر والمراجع

١ – الأشباه والنظائر للسيوطى. تحقيق أ/ طه عبدالرؤوف سعد (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م).

٢ – إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى لابن السيد البطليوسى تحقيق أ.د/ حمزة عبدالله النشرتى . ط أولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣ – الأعلام لخير الدين الزركلى.ط القاهرة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م، وط دار العلم للملايين بيروت ط. الخامسة مايو ١٩٨٠م.

٤ – إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء.

٥ – أمالى الزجاجى. تحقيق أ/ عبدالسلام محمد هارون ـ المؤسسة العربية الحديثة ـ القاهرة ١٣٨٢هـ.

٦ – الأمالى الشجرية لابن الشجرى. ط دار المعارف ـ بيروت.

٧ – إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى تحقيق/ محمد أبوالفضل إبراهيم ط دار الكتب ١٩٥٠م.

٨ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الشيخ/ محمد محيىالدين عبدالحميد. ط دار الجيل بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٩ – الإيضاح العضدى لأبىعلى الفارسى تحقيق أ.د/ حسن شاذلى فرهود . ط الأولى .

١٠ – الإيضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق أ.د/ مازن المبارك ـ دار العروبة ـ القاهرة ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

١١ – تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ط المطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٠٦هـ.

١٢ – تاريخ الأدب العربى ـ لكارل بروكلمان ، ترجمة أ.د/عبدالحليم النجار ـ ط دار لمعارف ١٩٥٩م، والقاهرة ١٩٧٥م.

١٣ – التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى ، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.

١٤ – التذييل والتكميل لأبى حيان ــ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة، تحقيق أ.د/ سيد تقى عبدالسيد، وأ.د/عبدالحميد الوكيل.

١٥ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ــ لابن مالك تحقيق أ.د/محمد كامل بركات ــ دار الكتاب العربى بمصر ١٣٨٧هـ.

١٦ – التعريفات للجرجانى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ١٤٠٣هـ.

١٧ – التوطئة لأبى على الشلوبين، تحقيق/ يوسف أحمد المطوع ــ دار التراث العربى للطبع والنشر ــ القاهرة ١٩٧٣م.

١٨ – الجمل فى النحو للجرجانى تحقيق أ.د/ على توفيق الحمد ــ مؤسسة الرسالة ــ دار الأمل ــ بيروت ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.

١٩ – حاشية السعد التفتازانى على مختصر منتهى الأصول لابن الحاجب.

٢٠ – الحدود فى النحو للأبدى.

٢١ – الحدود فى النحو للفاكهى.

٢٢ – الحلل فى إصلاح الخلل للبطليوسى.

٢٣ – ديوان الأعشى ــ شرح محمد محمد حسي ــ مكتبة الآداب ــ الجماميز ــ القاهرة ١٩٥٠م.

٢٤ – ديوان النابغة الذبيانى ت أ/ محمد أبوالفضل إبراهيم ط دار المعارف ١٩٧٧م.

٢٥ – الرد على المنطقين لابن تيمية .

٢٦ – رسائل فى النحو واللغة تحقيق أ.د/ مصطفى جواد، وآخر. ط وزارة الثقافة والإعلام العرقية : ١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٩م.

٢٧ – شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى ، نشره حسام الدين القدسى ــ القاهرة ١٣٥٠هـ .

٢٨ – شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.
٢٩ – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق أ.د/ صاحب أبوجناح (١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م).
٣٠ – الشرح الصغير للمقدمة الجزولية لأبىعلى الشلوبين – مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية – القاهرة – رقم ١٠٣ نحو.
٣١ – شرح المفصل لابن يعيش . ط بيروت – مكتبة المتنبى – القاهرة.
٣٢ – شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكرى تحقيق أ/عبدالعزيز أحمد ط الحلبى ١٣٨٣هـ.
٣٣ – الصحاح للجوهرى تحقيق أ/ أحمد عبدالغفور – القاهرة ١٩٥٦م.
٣٤ – الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى ط القاهرة ١٣٥٤هـ.
٣٥ – الفصول الخمسون لابن معط تحقيق أ/ محمود الطناحى . ط.عيسى البابى ١٩٧٧م.
٣٦ – الفهرست لابن النديم. ط الرحمانية بالقاهرة ١٩٤٨م، وتحقيق رضا تجدد . طهران ١٩٧١م.
٣٧ – الكافية لابن الحاجب – دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان، والطبعة الثانية ١٩٨٢م.
٣٨ – الكتاب لسيبويه تحقيق أ/ عبدالسلام محمد هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٣٩ – كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد بن أعلى بن على التهانوى، تصحيح مولوى محمد وجيه وآخرين، كلكتا ١٨٦٢م.
٤٠ – كشف الظنون لحاجة خليفة – ط. استنبول ١٩٤٣م، وط مكتبة المثنى . بغداد.
٤١ – لسان العرب لابن منظور . ط بولاق ١٣٠٠هـ – ١٣٠٧هـ.
٤٢ – اللمع لابن جنى تحقيق حامد المؤمن – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية . ط الثانية ١٩٨٥م.

٤٣ – مجلة المورد العراقية. المجلد الأول، العدد الأول ١٩٧٥م .
٤٤ – المدارس النحوية لـ أ.د/ شوقى ضيف . ط دار المعارف – الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
٤٥ – مسائل خلافية فى النحو لأبىالبقاء العكبرى تحقيق أ/محمد خير حلوانى – مكتبة الشهباء – حلب .
٤٦ – المستصفى من علم الأصول للغزالى تحقيق أ/ محمد مصطفى أبوالعلا . ط مكتبة الجندى ١٩٧٠م .
٤٧ – المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها لـ أ.د/ سعيد أبوالعزم إبراهيم .
٤٨ – معجم الأدباء لياقوت الحموى – دار المأمون – القاهرة ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م.
٤٩ – معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة – مكتبة المثنى – لبنان.
٥٠ – مفاتيح العلوم للخوارزمى طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.
٥١ – المقتضب للمبرد – تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ.
٥٢ – منثور الفوائد لأبى البركات الأنبارى طبع فى مجلة المورد المجلد العاشر – العدد الأول عام ١٤٠١هـ.
٥٣ – الموفقى فى النحو لابن كيسان.
٥٤ – النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى – ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
٥٥ – نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، لابن الأنبارى، تحقيق أ/محمد أبوالفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٧م.
٥٦ – همع الهوامع للسيوطى، ط: السعادة ١٣٢٧هـ.
٥٧ – وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس – دار صادر بيروت.